

شرح جامع الأمهات لابن عبد السلام الهواري-تحقيق الصواب في عنوان الكتاب-

Explanation for Jamii-al-Ommahat of Ibn Abd al-salam Al-Hawari -investigating the right to the book's title-

أسامة رجم

مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

oussama.redjem@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/29 تاريخ القبول: 2022 /12/21 تاريخ النشر: 2023 /03/30

ملخص:

هذا البحث محاولة لتحقيق العنوان الصحيح لشرح ابن عبد السلام الهواري التونسي المالكي (749هـ) لجامع الأمهات لابن الحاجب (646هـ)؛ حيث طبع مؤخرا-بعد طول ترقب-محققا من طرف جهتين مختلفتين، بعنوانين مختلفين! أحاول ذلك بتطبيق أهم ضوابط تحقيق العنوان الصحيح عليه، واستنطاق أهم أسباب خطئه. كل ذلك من خلال ما قرره أعلام التحقيق وأصلوه، وما جربوه وعاشوه. وقد خلص البحث بفصله إلى أن ابن عبد السلام لم يضع أي عنوان لكتابه. كلمات مفتاحية: تحقيق العنوان؛ شرح ابن عبد السلام؛ شرح جامع الأمهات؛ ابن عبد السلام الهواري؛ ابن عبد السلام التونسي؛ تنبيه الطالب.

Abstract:

This research is an attempt to investigate the correct title of the explanation of Ibn Abd al-Salam al-Hawari al-Tunisi al-Maliki (749 AH) for the Jami' al-Ummahat by Ibn-by-Ibn al-Hajib (646 AH); where It was recently printed - after long anticipation - investigated by two different investigators, with two different titles! I try to apply the most important controls to achieve the correct title on it, and explore the most important reasons for its error. All this through what the investigation scholars decided and originated, and what they tried and experienced.

The research concluded with its chapters that Ibn Abd al-Salam did not put any title for his book.

Keywords: title Investigating; the explanation of Ibn Abd al-Salam; the explanation for jamii-al-ommahat; Ibn Abd al-Salam al-Hawari; Ibn Abd al-Salam al-Tunisi; Tanbih attalib.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد؛ فإن لتحقيق العنوان عند إرادة تحقيق المخطوطات ونشرها خطرا كبيرا، وأهمية عظيمة، فأول ما يُبدأ به العنوان، وأول ما يطالعه القارئ للنص الموروث العنوان، ومن تحقيق النص تحقيق العنوان، بل لا يوصف بالتحقيق كتابٌ إلا إذا حُقق وصحح له العنوان.

لذلك أولى العلماء تحقيق العنوان مزيد اهتمام واعتناء، وأكدوا ذلك بما ضربوه مثلا لمن جاء بعدهم، يقول رمضان عبد التواب-ملخصا تجربته في تحقيق نسبة الكتاب وتوثيق عنوانه:- "سبق أن قلت في كلام قسم لي، إن المحقق لا بد أن يتحلى بالصبر والجلد، وأن المحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة، أو إقامة عبارة، أو...واليوم أقول إن هذا المحقق قد يقضي شهورا وسنوات، وهو يبحث في تحقيق نسبة مخطوطة إلى صاحبها، أو التهدي إلى معرفة صحة عنوانها" (عبد التواب، 1410هـ، صفحة 8).

هذا؛ وقد حُقق شرح محمد بن عبد السلام الهواري التونسي المالكي (749هـ) لمختصر ابن الحاجب الفرعي المسمى بجامع الأمهات-مؤخرا-، حقق من قبل جهتين مختلفتين، وطُبع كل تحقيق بعنوان يخالف الآخر؛ فهل لذلك الكتاب أكثر من عنوان؟ أم أن أحدهما هو الصواب، فما هو؟

للإجابة عن هذا الإشكال حاولت جمع ما يمكن جمعه من منشور كلام الأعلام المحققين فيما يتعلق بتحقيق العنوان، سواء ما قرروه وأصلوه، أو كان مما يستفاد مما قاموا به وجربوه في حياة التحقيق العملية، وذلك للوصول إلى قواعد وضوابط تكون منهجا، يأمن المحقق السائر عليه الزلل والعتار. ولما ضاق المقال أثرث الانشغال بتطبيق تلك الضوابط على شرح ابن السلام، وإرجاء القسم النظري. فعلت ذلك مستقرئا لما كُتب في شأن عنوانه قديما وحديثا، محللا له، محاولا الوصول إلى تفسير صحيح لجوهر الاختلاف فيه. وقد سبق إلى محاولة ذلك محققو

الكتاب، وكذا كتب صفحات في منتدى التصفية والتربية أحد أعضائها جوابا عن استشكل عنوان تنبيه الطالب لشرح ابن عبد السلام الهواري.

وسميت هذا البحث: "شرح ابن عبد السلام الهواري لجامع الأمهات؛ تحقيق الصواب في عنوان الكتاب". وفيه بعد المقدمة تمهيد في حكاية حال عنوان شرح ابن عبد السلام من حيث تحقيقه، ثم مبحث تطبيق الضوابط على شرح ابن عبد السلام، يليه مبحث في ثبوت أسباب الخطأ فيه، ثم مبحث في ذكر مرجحات متفرقة، ثم الخاتمة بالنتائج والتوصية.

ظل شرح ابن عبد السلام الهواري¹ لجامع الأمهات أكثر من سبعمائة سنة حبيس خزائن المخطوطات، ولم ير نور الطباعة إلا في هذه السنوات، هذا على نفاسته وجودته، ومكانة صاحبه في العلم ومرتبته، وكثرة النقول عنه والإفادات، وشهرة الثناء عليه والإشادات؛ فكان الفقهاء والباحثون في تطلُّع دائم إليه، راجين الله تعالى أن يوفق لطبعه ونشره. فعمدت -أولا- جامعة الفاتح بليبيا ممثلة في قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب إلى توجيه باحثين لتحقيقه في رسائل جامعية، تمهيدا لطبعه، وكان الفراغ من تحقيق الجزء الأخير ومناقشته كرسالة ماجستير للطالبة آمنة مسعود البريكي، في العام الجامعي 2005م-2006م، أي 1428هـ، ثم في سنة 1440هـ/2018م تولت طبع ذلك التحقيق أول طبعة دار ابن حزم بيروت، طبعة جميلة في حلة قشبية، في خمسة عشر مجلدا، بعنوان: "تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب". والملاحظ على هذا العمل القيم المشكور-فيما يتعلق بتحقيق العنوان- ما يلي²:

أن من الباحثين من لم يجعل قسما دراسيا-ألبته-بين يدي تحقيقه³، ومنهم من فعل، ولكن استغنى بعمل من قبله، وتشاغل بدراسات جانبية حول الشارح أو الشرح أو موضوع ما بعيدا عن تحقيق الكتاب⁴، ومنهم من تكلم عن صحة نسبة الكتاب وعنوانه معا، فأفاض في

¹ هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري التونسي، برع في العربية والحديث والفقه والأصول، ولي قضاء الجماعة بتونس إلى وفاته، واشتهر بفتاويه وشرحه لجامع الأمهات، من شيوخه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القفصي، ومن تلاميذه ابن عرفة الوردغي وخالد البلوي وابن خلدون، ولد سنة 676هـ وتوفي في طاعون سنة 749هـ. -تنظر مصادر ترجمته في الملحق الأول.

² على أن العزم-أولا-كان على مناقشة كل على حدة، ثم أحجمت عن ذلك لطوله، وعدم تناسبه وحجم البحث.

³ كالأجزاء: 2، 3، 4، 7، 10.

⁴ كالأجزاء: 9، 12، 13، 14، 15.

الأول ونسي الثاني¹، ومن لم ينس ألقى ثقل أمانة تحقيق عنوان الكتاب على عاتق محقق الجزء الأول الذي لم يخصص-هو الآخر-مبحثا لتحقيق العنوان، بل تطرق له تحت مبحث صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، ولم يزد تطرقه له على أقل من سطر واحد؛ حيث قال: "واتفق لجها (أي نصوص التراجع) على صحة اسم الكتاب كما سماه ابن عبد السلام" (48/1).

وبغض النظر عن صحة ما اختاروه² أو خطئه فقد ضاع-حقيقة-تحقيق العنوان بين أكثر من ثمانية عشر باحثا ومعهم هيئات الإشراف والمناقشات-اللهم إلا ما قد تجده في ج5/ص27 على استحياء، في 23 سطرا، ختمها بقوله: "وقد جعل محقق كتاب الطهارة العنوان وفق ما جاء في كتاب إسماعيل باشا وعمر كحالة" (29/5)، وإلا في ج6/ص12.

ونتيجة لذلك؛ كثرت الإطلاقات ك: اختار ابن السلام هذا العنوان، وسمى كتابه، وكتابه المسمى، والموسوم، وأشار إلى عنوان كتابه مختصرا، ووجود اسم الشارح مقرونا باسم الكتاب على الصفحة الأولى في بعض نسخ المخطوط، إلى غير ذلك من إطلاقات لم يُساور أصحابها أدنى شك أو ريب في صدقها وصحتها. تلك الإطلاقات التي لو غُرِضت على أمثال عبد السلام هارون أو رمضان عبد التواب لجلس لتحقيقها وتوثيقها السنوات ذوات العدد (عبد التواب، 1410هـ، صفحة 8).

هذا؛ وفي سنة تسع وثلاثين وأربعمائة وألف (أي قبل صدور طبعة ابن حزم في 1440هـ/2018م) قامت دار النوادر بيروت-بتكليفٍ وتمويل تام من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر-بطباعة شرح جامع الأمهات لابن عبد السلام الهواري طبعةً حديثة، جميلة، وإخراج فني جميل، وخط أكبر وأوضح، فوقعت في ثمانية عشر مجلدا متوسطا، الأخير منها للفهارس. واعتمدت تحقيق أبي الهيثم أحمد بن عبد الكريم نجيب الشهبائي المشرف بمركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الذي كان قد فرغ من تحقيقه ليلة الرابع والعشرين من رمضان سنة 1437هـ كما ذكر (14/1)، ويظهر أنه لم يعلم بما قامت به جامعة الفاتح بليبيا ولم يطلع عليه؛ حيث جاء في مقدمة إدارة الشؤون الإسلامية القطرية بين يدي طبعته لكتاب ابن عبد

¹ كالأجزاء: 1، 6، 8، 11.

² والظاهر أن عنوان الكتاب كان مقررا على الباحثين من الهيئة العلمية التي أوعزت إليهم تحقيق أجزاء الكتاب.

السلام الهواري: "تمتاز هذه الطبعة بأنها أول تحقيق للكتاب" (1/ب)، ولم يذكر محققها تحقيق جامعة الفاتح-بتاتا-، ولا أشار إليه، لا في القسم الدراسي ولا في أثناء تحقيقه. وقد طُبِعَ الكتاب هذه المرة بعنوان: "شرح جامع الأمهات".

والملاحظ على هذا العمل القيم المشكور-أيضا-فيما يتعلق بتحقيق العنوان ما يلي: أن المحقق صَدَّرَ عمله بمقدمة تحقيقية طويلة قوامها مائتا صفحة، كان حظ تحقيق العنوان منها أقل من ثلاث صفحات، في مبحث ضبط عنوان الكتاب وإثبات نسبته إلى ابن عبد السلام.

ولم يزد في تلك العجالة-كما صرح-على بيان خطأ حاجي خليفة صاحب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون عند ذكره لكتاب تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب؛ حيث نسبته للتونسي بدلَ المصري. وذكر المحقق أن ابن عبد السلام لم يضع عنوانا لكتابه، ولم يذكر أحد ممن ترجم له، أو نقل من شرحه عنوانا له. وإنما وضع حاجي خليفة-خطأ-ما وضع، ثم تابعه أكثر مفرسي المکتبات وخزائن التراث بعده، مع أن إسماعيل باشا صاحب إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون قد استدرك على حاجي خليفة بعض خطئه.

فألمح المحقق في عجالاته-على شح-إلى بعض ضوابط العنوان الصحيح الواجب توفُّرها، وإلى بعض أسباب الخطأ فيه. والظنُّ أنه لو علم بتحقيق الكتاب وطبعه تحت عنوان آخر لما تردد في الحكم على تحريره وضبطه للعنوان أنه لا يرقى إلى مرتبة التحقيق، وأنه محتاج إلى تحقيق.

وبين هذا وذاك؛ صار شرح ابن عبد السلام ذو القيمة العلية، والسمعة الزكية، يطبع-ولأول مرة-طبعين مختلفين، في سنتين متواليتين، محققًا بتحقيقين، موسوما بعنوانين اثنين، فدخل بذلك في قائمة "كتبٍ طبعت بأكثر من عنوان".

وهذا أوان الشروع في المقصود.

المبحث الأول: تطبيق أهم ضوابط العنوان الصواب شرح جامع الأمهات لابن عبد السلام.

المطلب الأول: تطبيق الضابط الأول: النص على عنوان الكتاب.

ههنا يُطرح هذا السؤال صريحا: هل نُصَّ على عنوانٍ لشرح ابن عبد السلام على جامع الأمهات لابن الحاجب؟

وفي الجواب؛ يقال:

أولا: أما نص المؤلف نفسه فمن المعلوم أن الموجود بين أيدي الناس من تأليف ابن عبد السلام محصور في شرحه لابن الحاجب المطبوع، وفي ديوان فتاوى مخطوط (الزركلي، 2002، صفحة 205/6) (كحالة، صفحة 171/10) ذكر أنه في المكتبة الأزهرية بالقاهرة. ولا شك أن المؤلف لم يذكر عنوانا في شرحه الكبير على ابن الحاجب على اختلاف نسخه المخطوطة وتعددتها، بل جاء في نهاية بعض النسخ¹ قوله: "قد تم ما علقته على هذا الكتاب عشية الثلاثاء 24 لذي الحجة من عام 727هـ"، ما يفيد أن المؤلف قيّد تاريخ الانتهاء، وأنه لم يشغل بوضع عنوان لكتابه ولم يسمه، وقد عاش بعد هذا التاريخ اثنتين وعشرين سنة كاملة، ولم يُذكر عنه أنه سماه، أو أحال عليه مسمى.

هذا؛ ويبعد جدا أن يترك مؤلف تسمية كتابه الضخم الفخم في مظان التسمية منه (كالورقة الأولى، المقدمة، الخاتمة، مختلف التقييدات)، ويتعنى تسميته في كتاب آخر، وإنما عادتهم ذكر اسم ما سبقت تسميته، والإشارة إليه ولو مختصرا.

وأما ما ذكر أن المؤلف أشار إلى العنوان بقوله: "والكلام يتسع في هذا المقام، والمقصود تنبيه الطالب على مبادئه، فلنقتصر على هذا" (الهواري، شرح جامع الأمهات، 1440هـ، صفحة 339/5)، فالتأمل لهذه العبارة-بتجرد-لا يجد لها علاقة بتسمية الكتاب، ولا إشارة إليه؛ حيث وردت في سياق خاص، وموضوع خاص، بيّن المؤلف سبب اقتصاره فيه على ما ذكر؛ فلا يُعمّم على سائر الشرح، وقد علم أن شرحه من أوفى الشروح وأطولها، هذا من جهة.

¹ كنسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، رقمها (12246).

ومن جهة أخرى؛ فيقال: إن الإشارة لا بد لها من مشار إليه موجود؛ فاستفادة الإشارة إلى العنوان من كلام ابن عبد السلام السابق فرع عن أصل لم يثبت-بعد-، وهو أن العنوان هو تنبيه الطالب لفهم ألفاظ ابن الحاجب-كما ذكر في كشف الظنون-، وأن ابن عبد السلام أشار إليه بقوله: "والمقصود تنبيه الطالب"، وما بني على فاسد فاسد.

فحاصل هذا الضابط-إذن-أن المؤلف لم ينص على عنوانٍ لشرحه.

ثانياً: نصُّ تلاميذ ابن عبد السلام على عنوانٍ لشرحه؛ فلا شك أن الله قد أكرم ابن عبد السلام بثلة طيبة من التلاميذ، قاموا من بعده بالعلم والفقہ أحسن قيام، وساروا على خطاه في الاعتناء بجامع الأمهات، فشرحه منهم من شرح، وأكثروا النقل والاستفادة عن شيخهم، ولا عجب؛ فلأن كان أزهّد الناس في العالم أهله وذووه، فإنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه. من أولئك التلاميذ أبو العباس ابن حيدرة (682هـ)، والقاضي أبو الحسن العواني (757هـ)، وقاضي الجماعة أبو القاسم الغبريني (772هـ)، والقاضي ابن عظم (782هـ)، ابن فرحون (799هـ) -شرح الجامع-، والقاضي أبو القاسم ابن باديس القسنطيني (784هـ)، والإمام ابن عرفة الوزعَمي صاحب المختصر الفقهي (803هـ)، والقاضي المؤرخ ابن خلدون (807هـ)، والقاضي صاحب التراجم خالد البلوي (كان حيا في 755هـ)، والقاضي أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي صاحب تاريخ قضاة الأندلس (كان حيا سنة 792هـ)، وغيرهم. وكان في تلاميذ هؤلاء كبار القضاة والمفتين والفقهاء والشرح في زمانهم.

ومع كل ذلك؛ لم يُؤثر عن واحد من تلاميذ ابن عبد السلام، أو تلاميذهم ذكرٌ لأي عنوان لشرحه، وإنما كانوا يكتبون ب: ذكره ابن عبد السلام، قال ابن عبد السلام من أصحابنا، وتفسير ابن عبد السلام قول ابن الحاجب، انظر ابن عبد السلام، ونحو ذلك. ولو علموا لشرحه اسما ما لذكره بعضهم ولو أحيانا، وقد كثرت تصانيفهم وتصانيف تلاميذهم؛ وهذا وحده مدني من القطع بأن ابن عبد السلام لم يسم كتابه. ولينظر-مثالا-صنيع ابن عرفة وقد ذكر شيخه ما يقارب الألف مرة؛ وابن فرحون في إرشاد السالك، وقد ذكر شيخه أكثر من 33 مرة. (ابن عرفة، 1435هـ، الصفحات 176/1-121/1-250/10) (ابن فرحون، 1423هـ، الصفحات 236/1-446/1-529/2-642/2)

ثالثاً: أما النص على العنوان ممن ترجموا لابن عبد السلام؛ فجدير بالذكر أن مصادر التراجم سحت بترجمة وافية لتلك القامة العلمية العالية، فذكرت من أخباره وسيرته وصفاته، وأشياخه ونتاجه العلمي، من تلاميذه وتصانيفه-القدر الوافر، وقَلَّ أن تخلو ترجمة من التنويه والإشادة بشرحه البديع المرصع لمختصر ابن الحاجب.

هذا؛ وقد تنوعت مصادر ترجمة ابن عبد السلام وكثرت، حتى فاقت الثلاثين عدداً، وأصحابها بين معاصر قائل، وآخر متأخر ناقل، بيد أن الذي لا شك فيه أن أوثق التراجم وأصدقها ما كان أصحابها من النوع الأول، سيما إذا كانوا مختصين بالمتراجم له-طلبة أو أقراناً-، وسيما إذا كانوا متخصصين فيما اشتهر به المترجم له من علوم، زيادة على أفرادهم التراجم والتأريخ بالتأليف.

وحقيق بالقول؛ إن ابن عبد السلام الهواري قد حظي من التراجم بأوثقها وأصدقها، ونال من أحسنها ما يعز؛ فقد ترجم له من تلامذته القاضي الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله الثبائي المالقي (نحو 792هـ) في تاريخ قضاة الأندلس، والقاضي الفقيه أبو البقاء خالد بن عيسى البلوي (المتوفى: بعد 767هـ) في تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، والقاضي الفقيه إبراهيم بن علي ابن فرحون (799هـ) في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، والقاضي الفقيه المؤرخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون الإشبيلي (808هـ) في العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. وفي كل واحدة من تراجم هؤلاء الثناء البديع على شرح ابن عبد السلام لابن الحاجب، ووصفه بالأوصاف الدقيقة القيّمة؛ الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في علمهم ومعرفتهم به، وخبرتهم بمضمونه.

أما النص على عنوان لشرح شيخهم؛ فإن المطلّع على كل ما كتبوه عن شيخهم وعن شرحه ليقطع أن ابن عبد السلام لم يضع عنواناً لشرحه، ولو سمّاه لكان تلامذته أولى الناس بالعلم باسمه، ولو علموا به-ولو بعضهم-لذكره-ولو مرة-، خاصة عند الكلام عنه ووصفه، وقد ذكروا أسماء ما سُمّي من شروح: كالشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب لابن راشد القفصي (734هـ) ذكره ابن فرحون في الديباج المذهب (329/2)، وكتسهيل المطالب في

شرح جامع الأمهات لابن الحاجب لابن فرحون. أفيلق الإطناب والإسهاب في وصف كتاب والتعريف به مع الإضراب عن اسمه وعنوانه صفحا؟

وهكذا ظلت ترجمة ابن عبد السلام خلوا من عنوان لشرحه، لأكثر من ثلاثة قرون، وتوالت في تلك الفترة الطويلة التراجم، ولم يرد للعنوان ذكر، حتى كان زمن حاجي خليفة (ت1067هـ) حين أُلّف كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وذكر فيه كتابا وُضع على مختصر ابن الحاجب، ووصفه وصفا غاية في الدقة بقوله: "أوله: (الحمد لله رب العالمين ... الخ). وهو مختصر. مشتمل على: شرح ألفاظ كتاب (جامع الأمهات في فقه مالك). لأبي عمرو: عثمان بن الحاجب. وتقبيدها لفظا. مرتب على الحروف. (كالمصباح المنير)" (حاجي خليفة، 1941م، صفحة 487/1). وذكر لهذا الكتاب اسما هو: تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب. ولا غرابة في كل ما سبق ولا إشكال، ولكن الغرابة كل الغرابة في نسبته هذا الكتاب إلى ابن عبد السلام التونسي المالكي (المتوفى سنة 749هـ)، والذي عرف ابن عبد السلام وعرف كتابه-قبل طبعه أو بعده-لا يشك أن حاجي خليفة يتكلم عن كتاب غير كتاب التونسي؛ إذ لا يكاد ينطبق عليه شيء مما ذكر، إلا كونه شرحا لمختصر ابن الحاجب، مع التسامح في أنه شرح لألفاظه. ومن هنا صار لشرح ابن عبد السلام الهواري التونسي اسمٌ وعنوان بعد أن لم يكن له من قبل، والله الأمر من قبل ومن بعد.

ثم جاء إسماعيل باشا الباباني (1399هـ) المذيل على كشف الظنون بإيضاح المكنون، فصحح بعض خطأ حاجي خليفة فيما تعلق باسم ابن عبد السلام ونسبه، ولم يذكر عنوان حاجي خليفة (البغدادى، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، 1413هـ، صفحة 351/3)، وذكره في هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين الملحق بكشف الظنون وأقره، وأضاف إليه هذه المرة الخطأ في اسم الجلد وفي اللقب؛ حيث قال: "التونسي محمد بن عبد السلام بن يونس بن إسحاق التونسي عز الدين" (البغدادى، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، صفحة 155/2)، وليس التونسي حفيد يونس، ولا لُقّب بعز الدين. ثم جاء عمر رضا كحالة (1408هـ) في معجم المؤلفين (كحالة، صفحة 171/10)، ومحمد محفوظ (1408هـ) في تراجم المؤلفين التونسيين (محفوظ، 1994، صفحة 325/3) فأثبتا-أيضا-لشرح ابن عبد السلام عنوان حاجي خليفة، وأبرآ ساحتهما لما ذكرا مصادر ترجمتهما لابن عبد السلام، وأن منها كشف

الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين؛ وإذ عُرف السبب فلا عجب. وقد أفادا أن من أثبت لشرح ابن عبد السلام ذلك العنوان فإن عمدته-ولا بد-كشف الظنون وذيله. وتخريجاً على هذا؛ يقول محقق الجزء الخامس لشرح ابن عبد السلام طبعة ابن حزم: "وقد جعل محقق كتاب الطهارة العنوان وفق ما جاء في كتاب إسماعيل باشا وعمر كحالة" (الهواري، شرح جامع الأمهات، 1440هـ، صفحة 29/5).

رابعاً: النص على العنوان ممن نقل عن ابن عبد السلام: أكثر الفقهاء النقل من شرح ابن عبد السلام-بدء من تلامذته ومعاصريه-، وبيحث سريع في المكتبة الشاملة عن منشور عبارة واحدة (ابن عبد السلام) في قسم الفقه المالكي (فيها 109 كتب) منها، سنجد كمّاً ضخماً من النتائج يفوق 9300، وهذا العدد هو جزء من تلك النقول الكثيرة والإفادات والمناقشات المنسوبة إلى ابن عبد السلام؛ وفي ذلك بيان لمقام شرح ابن عبد السلام في الخزانة الفقهية المالكية. نقل خليل (776هـ) في شرحه لابن الحاجب المسمى التوضيح من شرح ابن عبد السلام وذكره أكثر من 1400 مرة، حتى قيل: ذهب نقله عنه بثلاث كتابه. وذكر ابن عرفة الورغمي (803هـ) تلميذ ابن عبد السلام في مختصره الفقهي شيخه أكثر من 900 مرة، حتى قيل: ذهب النقل عن ابن عبد السلام بعشر مختصر ابن عرفة. وفي إرشاد السالك إلى أفعال المناسك لابن فرحون (799هـ) نقول عن ابن عبد السلام فاقت الثلاثين، وفي شرح ابن ناجي التنوخي (837هـ) على متن الرسالة فاقت 350، وهكذا في المعيار المعرب للونشريسي (914هـ) فاقت 150، وفي ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي لمحمد الأمير المالكي (1232هـ) فاقت 100، ومثله في حاشية الصاوي (1241هـ) على الشرح الصغير. أما نقول شراح مختصر خليل عن ابن عبد السلام فحدّث عن البحر، ولا عجب إذ إن المختصر سليل التوضيح؛ ففي مواهب الجليل للحطاب 836 ذكر لابن عبد السلام، وفي الخرشني على خليل 237، وفي شرح الزرقاني على خليل 654، وفي شفاء الغليل في حل مقفل خليل لابن غازي المكناسي 291، وفي التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق 177، وفي منح الجليل لعليش 675، وفي تحبير المختصر لبهرام 217، وفي لوامع الدرر في هتك أستار المختصر للمجلسي الشنقيطي 852، وفي جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر للتتائي 266.

هذا ما وقفت عليه، وقد تفحصت أغلبها، واللافت للانتباه، الشاذ للفكر هو خلو كل تلك النقول عن أي عنوان لشرح ابن عبد السلام، بل حتى عند من عادته في النقل والعزو ذكر عنوان الكتاب دون مؤلفه، فتراه إذا وصل إلى شرح ابن عبد السلام يقول: وفي ابن عبد السلام والمسألة المذكورة في ابن عبد السلام والتوضيح ونحو ذلك، وهذه نماذج لذلك:

-وفي منح الجليل لعليش (عليش، 1409هـ): يقول ابن عبد السلام وابن هارون والموضح(344/1)، وتبعه المصنف في توضيحه وابن فرحون. وأما ابن عبد السلام فقرره(415/1)، ظاهر كلامهم أن ما في ابن عبد السلام والتوضيح هو الراجح(97/2)، وظاهر كلام ابن عبد السلام والتوضيح(332/2)، صرح به ابن عبد السلام والموضح(385/2)، وفي ابن عبد السلام(431/2).

-وفي ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي (الأمير المالكي، 1426هـ): قال ابن عبد السلام في شرح ابن الحاجب(40/1)، واستظهره ابن عبد السلام والتوضيح(240/1)، وهو خلاف ما في ابن عبد السلام(295/1)، وهو ما في ابن عبد السلام والتوضيح(414/3).

-وفي لوامع الدرر في هتك أستار المختصر (المجلسي الشنقيطي، 1436هـ): وفي كلام ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح ميل إليه(414/1)، ونظر ابن عبد السلام والتوضيح في هذا(364/10)، التي عزاها ابن عبد السلام والتوضيح للأكثر(446/10)، نقله ابن عرفة في مختصره عن ابن عبد السلام(586/10).

-وفي حاشية الصاوي (الصاوي، 1415هـ): تبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح(65/1)، فالذي ذكره ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح(441/1)، طلق الحاكم عليه إحداها بالقرعة على ما ذهب إليه صاحب التوضيح، ويجبر على طلاق أيتهما أحب عند ابن عبد السلام(412/2)، لكن نظر فيه ابن عبد السلام والتوضيح(705/3).

-وفي نيل الابتهاج (التبكي، 2000 م): يعتمد فيها على ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة وغيرهم(57).

-وفي المعيار المعرب (الونشريسي، 1990م): فقد أطبق شراحه على إنكار المشهور ابن راشد وابن عبد السلام وصاحب التوضيح، وغيرهم. وتبعهم على ذلك رأس الحفاظ في زمانه ومكانه الشيخ أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله، فقال في مختصره(375/3).

ويستفاد مما سبق أمران؛ الأول: أن ليس لشرح ابن عبد السلام عنوان يُعرف بين الفقهاء، والثاني: أنه لا يعرف لابن عبد السلام كتابٌ غير شرحه لجامع الأمهات؛ حيث كانت كل النقول منه، ولو وُجد غيره لُعرف ولذُكر، ولأحتاج من نقل عن ابن السلام بيان: أيّ كتبه نقل منها؟ ولما اكتفى بقوله: في ابن عبد السلام، وقال ابن عبد السلام، وانظر ابن عبد السلام. **المطلب الثاني: تطبيق الضابط الثاني: معرفة مؤلف الكتاب.**

أما ابن عبد السلام الهواري التونسي فهو معروف مشهور، معروف اسمه ونسبه ولقبه، معروفة ترجمته ومشهورة، وآثاره مشهورة مذكورة، سواء تلاميذه أو شرحه لابن الحاجب، ذلك الشرح الذي استقى منه كثير من الفقهاء بعده واستفادوا منه، فانتشرت علومه وبحوثه، وذاع في العالمين صيته، حتى إن من العلماء والفقهاء والباحثين من عرف كتابه قبل طبعه، وتعرّف على نَفس مؤلفه من كثرة النقول عنه وشهرتها؛ لذلك لم يتطرق الشك في نسبة شرح ابن عبد السلام إليه، وكان ينبغي أن يكون شأن العنوان كذلك، ولكن.

وقد سبق ما يتعلق بتحقيق الترجمة، وأن من أوثق التراجم ترجمة ابن عبد السلام الهواري، وسيأتي في أسباب الخطأ سبب خطأ من أخطأ في ترجمة ابن عبد السلام، وكيف أثر ذلك في تحقيق العنوان.

المطلب الثالث: تطبيق الضابط الثالث: معرفة موضوع الكتاب.

لما كان الشارح معروفاً ومعيناً، وكذا شرحه، ولا إشكال في نسبته إليه -كما سلف-؛ فإنه لا يُحتاج إلى هذا المسلك، لأن المقصود منه الوصول إلى مؤلفه من جهة؛ إذ أهل كل فن أعرف الناس بما أُلّف فيه، ومن جهة أخرى الاهتداء إلى العنوان الصحيح، وذلك من خلال سبر النقول منه وعنه، وقد سبق استعراض جوانب مما اطلعت عليه عند الفقهاء المالكية، وخلاصته أن ليس لشرح ابن عبد السلام الهواري عنوان يُعرف ويذكر، فلا إعادة.

المطلب الرابع: تطبيق الضابط الرابع: فحص النسخ ومقابلتها والمفاضلة بينها.

على حسب ما اعتمد من نسخ خطية في تحقيق شرح ابن عبد السلام-التحقيقين-؛ يظهر أن عددها لا بأس به وكاف في التحقيق، وإخراج نصه على أقرب صورة من التي وضعها المؤلف (28 نسخة). ويظهر من تصرف جميع المحققين باختيارهم طريق النص المختار في التحقيق أن جميع النسخ الخطية متقاربة من حيث القيمة والأوصاف، ولا مزية لآحادهما فتُجعل نسخة أمّا، إلا نسخة واحدة في آخرها: " قد تم ما علقتة على هذا الكتاب عشية الثلاثاء"، فلم يستبعد أحد المحققين أن تكون نسخة المؤلف، ولا يستبعد-أيضا-أن تكون منقولة عن نسخته، وقد أرفقت هذا البحث جدولا وصفيا لجميع النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب، تسهيلا للاطلاع على ما يحتاج إليه في الوصول إلى العنوان الصحيح، وذلك عن طريق فحص ما يمكن فحصه، والمقابلة بينها بأوصافها والمعلومات عنها، ثم المفاضلة بينها.

ويمكن تصنيف النسخ باعتبار مكان تواجدتها إلى: نسخ تركية (عددها 8)¹، ونسخ مصرية (5 نسخ)، ونسخ ليبية(نسختان)، ونسخ تونسية (6 نسخ)، ونسخ مغربية (7 نسخ)، ونسختان بمركز نجيبويه. وقد اتفقت جميع النسخ على كثرتها واختلافها وتباينها على عدم ذكر عنوان للكتاب، إلا نسخة من النسخ التونسية التي اعتمدها محققو جامعة الفاتح بليبيا، صُدّرت الصفحة الأولى منها ب: "تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب"، لذا سأقتصر على بحث ومناقشة النسخ التونسية. أما سائر النسخ فليس فيها إلا عبارة "شرح ابن عبد السلام"، شرح على ابن الحاجب، شرح كتاب ابن الحاجب في الفقه... تأليف الشيخ... محمد بن عبد السلام رضي الله عنه.... ونحو ذلك.

أما النسخ التونسية فهي ست:

1- نسخة رقم 3343، في المكتبة الوطنية، نسخة كاملة، 5 أجزاء، ناسخها أحمد بن محمد بن علي العبشي المالكي، سنة 881هـ، خطها مغربي واضح، الصفحة الأولى مصدرة بـ " تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب"، في آخرها "وقد تم ما علقتة على هذا الكتاب عشية الثلاثاء 24 لذي الحجة من عام 727هـ فأسأل الله العفو...".

¹ وغالبا ما تكون النسخ نسخا لأجزاء الكتاب الواحد ومجلداته.

2- نسخة رقم 12242، في المكتبة الأحمدية، نسخة كاملة، 5 أجزاء، ناسخها محمد بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي، الثلاثاء 5 شعبان 762هـ، خطها مغربي، الصفحة الأولى مصدرة بـ "الحمد لله، أشهد أن مولانا..."

3- نسخة رقم 12244، في المكتبة الوطنية، نسخة كاملة، خطها مشرقى واضح.

4- نسخة رقم 12245، في المكتبة الوطنية وأصلها في الأحمدية، خطها مغربي واضح.

5- نسخة رقم 12246، في المكتبة الوطنية، خطها مغربي واضح، آخرها: "وقد تم ما علقته على هذا الكتاب..."، كثيرة الأخطاء والبياضات، قليلة السقط، وبها تعليقات.

6- نسخة رقم 15165، في المكتبة الوطنية وأصلها في الأحمدية، خطها مغربي واضح.

ويلاحظ على محققى الجامعة الليبية عدم اعتنائهم بتصوير أغلفة الأجزاء المحققة، وإنما يصورون بدايات النصوص المراد تحقيقها، وكانت كلها في أوساط الأجزاء. فلا يستفاد من صورة الصفحة الأولى حالئذ شيء فيما يتعلق بالعنوان¹. ويستغرب جدا عزوف محقق الجزء الأول عن تصوير نماذج للنسخ الخطية المعتمدة، خاصة الصفحة الأولى من النسخة التي صرّح بتصديدها بذلك العنوان، وكان حقا عليه؛ ليوافي القارئ بمسندته في إثبات العنوان، ولو فعل؛ لأمكن فحص اطراد الخط وانتظامه في صفحة العنوان حذر التلقيق والتدخل، ولأستفيد مما عليها من قراءات أو تعليقات أو إجازات، أو تمليكات وتوقيفات.

أما المفاضلة بين النسخ باعتبار القدم؛ فأقدمها النسخة الثانية (12242)، تاريخها: الثلاثاء 5 شعبان 762هـ، وفي غير التونسية ثلاث نسخ بمكتبة القرويين بالمغرب، الأولى (رقم 410)، تاريخها: أوائل رجب 742هـ، والثانية (رقم 409)، تاريخها: ليلة الأربعاء أول صفر 744هـ، والثالثة تاريخها: الثلاثاء ربيع الأول 745هـ، وهذه الثلاث نُسخت في حياة المؤلف، وفي نسخة في مكتبة أياصوفيا (1231) فُرج من نسخها في 23 رمضان 735هـ.

وأما باعتبار كمال النسخة؛ فالنسخ التونسية الثلاث (3343)، (12242)، (12244) كلها كاملة، ولا مزية لإحداها.

وأما باعتبار الوضوح؛ فجميع النسخ خطها واضح، سواء المشرقى أو المغربى.

¹ ينظر نماذج لصور بعض النسخ في الملحق الثاني.

ويلحظ على النسخة رقم 12246: أنها كثيرة الأخطاء والبياضات، قليلة السقط، وبها تعليقات، وآخرها: "وقد تم ما علقته على هذا الكتاب..."، وهذه الأوصاف لا تكاد تجتمع إلى في مسودة المؤلف؛ فلعلها هي.

كما أن إحدى النسخ في مكتب أياصوفيا (1231)، فيها تملك للشيخ عبد الله المنوفي (749هـ)، وانتقلت لتلميذه الشيخ خليل صاحب المختصر، ثم وقفها السلطان الغازي محمود خان، وعلى الجزء الثالث خط خليل.

وحاصل هذه المفاضلة باعتباراتها المختلفة لا يحوّل للمحقق-منهجيا-تقدم النسخة (3343)؛ إذ لا مزية لها على سائر النسخ، وليس له إثبات ما جاء على صفحة العنوان منها؛ فعلى فرض صحتها، وأنها أصيلة في المخطوط لا دخيلة، وأنها سالمة من تصرف النساخ وتزييفهم، تكون مخالفتها لما هو أولى منها من النسخ شذوذاً، والشاذ خطأ لا تبنى عليه الأحكام.

المبحث الثاني: أهم أسباب الخطأ في تحقيق عنوان ابن عبد السلام.

المطلب الأول: الاشتباه والاشترك في الأسماء.

شارك محمد بن عبد السلام الهواري في اسمه واسم أبيه عدد كبير من الأعلام، ذكر الزركلي منهم ثلاثة عشر رجلاً، كلهم محمد بن عبد السلام؛ الأمر الذي يقتضي مزيد حذر ويقظة للتمييز بين كل واحد من هؤلاء، في تراجمهم، وفي نسبة مؤلفاتهم إليهم. وكان أشبه هؤلاء بابن عبد السلام الهواري محمد بن عبد السلام بن إسحاق الأموي المحلي القاهري المصري المالكي (كان حياً 797هـ) (السخاوي، صفحة 56/8؛ التنبكي، 2000 م، صفحة 493؛ كحالة، صفحة 167/10)، لا لشيء إلا لاشتغاله بكتاب جامع الأمهات لابن الحاجب، فقد وضع عليه كتابين؛ أولهما: "التعريف بالأعلام والمبهمات الواردة في جامع الأمهات"، والثاني: "تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب"، وقد وصف هذا الأخير حاجي خليفة قائلاً: "أوله: (الحمد لله رب العالمين ... الخ). وهو مختصر. مشتمل على: شرح ألفاظ كتاب (جامع الأمهات في فقه مالك). لأبي عمرو: عثمان بن الحاجب. وتقييدها لفظاً. مرتب على الحروف. (كالمصباح المنير)" (حاجي خليفة، 1941م، صفحة 487/1).

ولما كان ذلك كذلك؛ التبس الأمر حتى على بعض الأفاضل، بدءاً من حاجي خليفة، الذي جعل الأموي تونسياً، وجعل وفاته سنة 749هـ. ثم على منواله إسماعيل باشا البغدادي

مضيفاً إلى خطأ الأول أنه ابن عبد السلام بن يونس بن إسحاق، وأنه قاضي الجماعة¹. وكل منهما نسب له كتاب تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب-وقال البغدادي: لفهم ألفاظ ابن الحاجب-، وهذه النسبة صحيحة إذا قيل إن المراد بالترجمة الأموي دون الهواري التونسي، ويكون الخطأ في ترجمة المؤلف الأموي فقط. لكن؛ للاشتباه والالتباس والخلط في الترجمة جاء من جاء بعدُ وجعل الترجمة للهواري التونسي، وجعل عنوان كتاب الأموي عنواناً لكتاب الهواري، فوصل الخطأ إلى العنوان والنسبة بعد أن لم يكن.

والغريب؛ اتفاق كل من عرّج على كلام حاجي خليفة وعلق عليه على تخطئته (الهواري، شرح جامع الأمهات، 1440هـ، الصفحات 1/29-5/27-11/33) (الهواري، شرح جامع الأمهات، 1439هـ، صفحة 83/1)، ثم اعتماد بعضهم عليه في نسبة كتاب تنبيه الطالب للتونسي، مع أن الذي وصفه-قطعا- هو كتاب الأموي، وكان الواجب تسمية الكتاب الذي وصف بالاسم الذي ذكر، والتوقف في اسم المؤلف بسبب الاضطراب فيه.

والحاصل أن هذا السبب من أسباب خطأ العنوان ثابت في تحقيق كتاب ابن عبد السلام، وقد وقع أثره ومسببه فعلاً.

المطلب الثاني: تصرف النساخ.

سبق أن عدد النسخ المعتمدة في التحقيق بلغ ثمان وعشرين نسخة، اتفقت كلها على عدم ذكر العنوان، إلا نسخة واحدة، جاء على الصفحة الأولى منها-كما ذكر المحقق-تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب، وقد سبق أن هذا هو عنوان كتاب محمد بن عبد السلام الأموي. وسبق أن الصفحة الأولى عرضة للسقوط والضياع، وعرضة للتزييف والتغيير والتحريف، مع توافر دواعي الخطأ التي سبق ذكرها؛ لنا القول: إنه ليس ببعيد أن يكون أحد النساخ قد تصرف في تلك النسخة، إما لضياع الصفحة الأولى الأصلية فألحق بها أخرى، أو أنه

1 قال: "التونسي محمد بن عبد السلام بن يونس بن إسحاق التونسي عز الدين ابو عبد الله المالكي قاضي الجماعة المتوفى سنة 749 تسع وأربعين وسبعماية، له من التصانيف: تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الامهات لابن الحاجب من فروع المالكية". (البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، صفحة 155/2).

وجد عليها اسم ابن عبد السلام فاجتهد-لما حسبه الأموي-في زيادة عنوان كتاب الأموي المعروف.

المطلب الثالث: الاعتماد على الورقة الأولى.

سبق ذكر تفسيرٍ لمخالفة تلك النسخة لغيرها من النسخ في إثبات عنوان لكتاب ابن عبد السلام، وأن سببه الجلي هو تصرف النسخة، بناء على قصور أو تقصير في تمييز المؤلف وتعيينه، فيقع الخطأ، ثم إن الاعتماد على الصفحة الأولى سيكون اعتمادا على خطأ، سواء في الترجمة أو في التحقيق أو في الفهرسة، وهكذا يستمر الخطأ ويتكرر، فيشيع ويتقرر.

المبحث الثالث: جامع المرجحات.

بقي من هذا البحث الإشارة إلى جملة من المرجحات والقرائن المتفرقة، التي يمكن الاستعانة والاستئناس بها للوصول إلى الصواب في عنوان هذا الكتاب، وزيادة الاطمئنان إلى النتيجة؛ فمن تلك:

1- فرغ ابن عبد السلام من شرحه سنة 727هـ قبل وفاته بأثنتين وعشرين سنة، وهي مدة كافية في انتشار اسم كتابه، أو في تسميته-رأسا-إذا لم يكن قد سماه، وعدم العثور على العنوان في هذه الحال قرينة قوية على عدم التسمية.

2- ذكر لجامع الأمهات زهاء ستة وثلاثين شرحا، ولم يُسمَ منها إلا ثمانية، ومن تلك الشروح تسعة عشر شرحا في القرن الثامن-عصر ابن عبد السلام-، ولم يُسمَ منها إلا أربعة؛ فترك التسمية ليس غريبا في ذلك الجو الثقافي، وعن عادة أهل العصر. وأما ما سُمي من شروح فإنه لم تحف أسماؤها، بل هي مبثوثة، نص عليها مؤلفوها، أو من ذكروها ونقلوا منها، أو ذكرت في تراجم أصحابها.

3- ظل شرح ابن عبد السلام ثلاثة قرون بعد تأليفه لا يعرف إلا بوصفه، وأنه شرح ابن عبد السلام على جامع الأمهات لابن الحاجب؛ لم يعرف له أيُّ اسم، ولم يذكر.

4- لابن عبد السلام ولشرحه مكانة جلية، وقيمة رفيعة، تجلت في كثرة تراجمه (25ترجمة)، وكثرة النقول عنه، وكثرة النسخ الخطية لشرحه (أكثر من 28نسخة)، قال محقق الجزء الأول: "وهذه الكثرة الوفيرة في عدد النسخ تدل دلالة واضحة على قيمة الكتاب، وانتشاره في

المكتبات، واهتمام الناس به، كما تؤكد على تواصل العناية به عبر القرون والأجيال منذ تأليفه، وحتى يومنا (59/1)، ومع هذا لا يذكر لكتابه عنوان!

5- أغلب نساخ الكتاب قد صرحوا بنسبة الكتاب لصاحبه في بداية أو نهاية نسخ كل سفر من أسفاره. ولا يذكر في تلك النسبة إلا شرح ابن عبد السلام.

6- سُمي ابن عبد السلام الأموي كتابه اللغوي المختصر "تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب"، وكان قريب عهد بالهواري التونسي وشرحه الكبير المعروف، فيبعد كل البعد أن يسمى كتابه باسم كتاب صاحبه، لأن ذلك ينافي المقصود الأساس من التسمية، الذي هو التمييز.

7- في النسخة الوحيدة المصدرة بـ "تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب" -بقلب الدليل- نستدل بالعنوان الثابت عليها أن العنوان لكتاب الأموي -حقا- كما هو، إلا أن الورقة الأولى دخيلة على المخطوط (وهنا خطأ الناسخ أو المتصرف في المخطوط)، أو يقال: هذه النسخة مثال لنسخة كتب على ظهرها اسم المؤلف الخطأ.

8- ما ذكره حاجي خليفة هو عنوان لما وصفه، وإنما التبتت عليه ترجمة صاحب ذلك الكتاب-أي الأموي- بترجمة غيره-وهو التونسي-. والذي ذكره هو "تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب"، لا "تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب"؛ فلا يصح التعويل عليه ولا على من تبعه في إثبات هذا العنوان-بله ترجيحه-، وتخطئته في مسألة واحدة أهون منها في مسائل.

الخاتمة:

بعد استعراض أهم ضوابط العنوان الصواب، وتطبيقها على شرح ابن عبد السلام الهواري، وبحث أهم أسباب الخطأ في عنوانه؛ توصل البحث إلى نتائج منها:

1- أنه لم ينص على عنوان شرح ابن عبد السلام مؤلفه، ولا تلاميذه، ولا من نقلوا منه، ولا من ترجموا له، حتى وقع ذلك-خطأ-من بعض متأخري المترجمين.

2- أنه نُسب وضع عنوان "تنبيه الطالب..." لشرح ابن عبد السلام إلى حاجي خليفة، وذلك بنوع تأويل لما وقع فيه من خطأ في ترجمة ابن عبد السلام الأموي صاحب "تنبيه الطالب..."، ثم تتابع الاعتماد على تلك النسبة في تسمية شرح التونسي.

3-أن النسخة التي على صفحتها الأولى ذلك العنوان نسخة مشبوهة من حيث صفحتها الأولى؛ فإما أن تكون دخيلة على المخطوط، أو تكون ضحية تزيف.

4-أنه اجتمع في عنوان شرح ابن عبد السلام أسباب عديدة للخطأ في تحقيقه.

5-أن ابن عبد السلام قد ترك تسمية كتابه، وأما "شرح جامع الأمهات" فلا يعدو أن يكون وصفا للكتاب، لا عنوانا له؛ لذا فإن اعتماده أولى.

والموصى به-عموما-مزيدُ الاعتناء بتحقيق عناوين المخطوطات، وعدم المجازفة والتسرع، والموصى به في شأن شرح جامع الأمهات لابن عبد السلام إعادة النظر في قضية تحقيق عنوانه، وتدارك ما وقع فيه من تقصير واضح، لتصحيح الخطأ.

والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

- أحمد الصاوي. (1415هـ). *بلغة السالك لأقرب المسالك* (حاشية الصاوي على الشرح الصغير). بيروت: دار الكتب العلمية.
- إسماعيل باشا البغدادي. (بلا تاريخ). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة. (1941م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. بغداد: مكتبة المثنى.
- أحمد بابا أحمد التنبكي. (2000 م). *نيل الابتهاج بتطير الدبياج*. طرابلس-ليبيا: دار الكاتب.

شرح جامع الأمهات لابن عبد السلام الهواري-تحقيق الصواب في عنوان الكتاب-

- أحمد يحيى الونشريسي. (1990م). المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقيا والأندلس والمغرب. المغرب: دار الغرب الإسلامي.
- إسماعيل باشا البغدادي. (1413هـ). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. بيروت: دار الكتب العلمية.
- خير الدين الزركلي. (2002). الأعلام. دار العلم للملايين.
- عمر رضا كحالة. (بلا تاريخ). معجم المؤلفين. بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي.
- محمد الأمير المالكي. (1426هـ). ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي. مورتانيا: دار يوسف بن تاشفين.
- محمد عبد الرحمن السخاوي. (بلا تاريخ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- محمد أحمد عlish. (1409هـ). منح الجليل شرح مختصر خليل، . دار الفكر: بيروت.
- محمد عبد السلام الهواري. (1439هـ). شرح جامع الأمهات. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- محمد عبد السلام الهواري. (1440هـ). شرح جامع الأمهات. بيروت: دار ابن حزم.
- محمد محفوظ . (1994). تراجم المؤلفين التونسيين. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- محمد محمد سالم المجلسي الشنقيطي . (1436هـ). لوامع الدرر في هتك أستار المختصر. مورتانيا: دار الرضوان.

المقالات:

- رمضان عبد التواب. (1410هـ). من تجرّبي في تحقيق نسبة الكتاب وتوثيق عنوانه. مجلة معهد المخطوطات العربية، 34(21).

الملاحق:

الملحق الأول: من مصادر ترجمة محمد بن عبد السلام الهواري التونسي-مرتبة-

-تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي النباهي المالقي الأندلسي (نحو 792هـ)، المحقق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ، (161).

-تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، أبو البقاء خالد بن عيسى بن أحمد البلوي، (المتوفى: بعد 767هـ)، ت: الحسن السائح، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط1، د ت، (176/1).

-الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون برهان الدين اليعمري (799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د ط، د ت، (329/2).

-العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون الإشبيلي (808هـ)، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ، (571/1).

-الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن الشهير بابن قنفذ القسنطيني (810هـ)، المحقق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1403هـ، (354).

-ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، أبو الطيب محمد بن أحمد الفاسي (832هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ، (159/1).

-تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بالزركشي (أواخر القرن التاسع)، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م، (67-88).

-درة الرجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد بن محمد الكناسي الشَّهير بابن القاضي (1025هـ)، المحقق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1391هـ، (2/133).

-نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد التنيكتي السوداني أبو العباس (1036هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس- ليبيا، ط2، 2000 م، (406).

-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر مخلوف (1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424هـ، (301/1).

-الأعلام، خير الدين الزركلي الدمشقي (1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، مايو 2002 م، (6/205).

-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا الباباني البغدادي (1399هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1413 هـ، (3/351).

-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا الباباني البغدادي (1399هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، (2/155).

-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، (10/171).

الملحق الثاني: نماذج صور بعض النسخ الخطية:

